الحصاد المرّ لحرب السودان

حمّور زيادة

توقّف الزمان للسودانيين في صباح السبت 15 إبريل/ نيسان 2023. منذ ذلك اليوم، لم تعد الحياة كما كانت. رغم كل التحذيرات والعلامات عن الصدام القادم بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلا أن الحرب كانت مفاجئة!

كررت الحرب سيناريو «فضّ اعتصام القيادة العامة» في 29 رمضان (3 يونيو/ حزيران 2019)، الذي وقع على بعد خطوة واحدة من توقيع الاتفاق النهائي بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير لتسليم السلطة. هاجمت قوات عسكرية اعتصامات المواطنين في عدة ولايات سودانية، واستباحت قوات الدعم السريع العاصمة وعدّة مدن أياماً. ثم اندلعت حرب الخرطوم في 24 رمضان (15 إبريل/ نيسان 2023)، على بعد خطوة من توقيع اتفاق تسليم السلطة المعروف بالاتفاق الإطاري. ... لا يحب العسكريون تسليم السلطة.

■■■

«منذ بدء القتال، استخدمت القوتان بشكل متكرّر أسلحة متفجّرة ثقيلة في مناطق مكتظة بالسكّان، ما أدّى إلى وقوع ضحايا مدنيين عديدين وتدمير الممتلكات المدنية والبنية التحتية الحيوية»، المديرة التنفيذية لـ«هيومن رايتس ووتش» تيرانا حسن.

■■■

ينظر العالم إلى أكبر كارثة إنسانية تحدث في المنطقة، لكنه يكتفي بالتوسّل لطرفي النزاع بوقف الحرب. وساطات دولية. تصريحات. إدانات. عقوبات على أفراد وشركات. لكن لا شيء يتغيّر. بحسب تقرير «هيومن رايتس ووتش» للعام 2024، لم يتّخذ مجلس الأمن أي خطوات ملموسة لتقييد قدرة الأطراف المتحاربة على الاستمرار في إلحاق الأذى بالمدنيين. يستمرّ الموت، ويستمرّ نزوح المواطنين، وتطاردهم الحرب! ... العالم يراقب، لكنه عاجز.

■■■

«بلغ عدد النازحين بسبب النزاع منذ 15 إبريل/ نيسان داخل السودان وخارجه 8,2 ملايين شخص»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

■■■

تحوّل صراع السلطة بين قيادات الجيش وقائد قوات الدعم السريع الجنرال حميدتي إلى حرب ذات أبعاد دولية، تتقاتل فيها أطرافٌ عديدة، بعضها بشكل مباشر، وبعضها توفر التمويل والتسليح. لم يعد قرار الحرب بيد طرفيها العسكريين. حتى محلياً تبدو الأطراف الحليفة غير راغبة في هدنة. لذلك، لا يبدو خيار السلام قريباً. بعد عام من الحرب، بشّر قائد الجيش وقائد الدعم السريع، كل واحد في بيانه إلى الشعب بمناسبة عيد الفطر، باستمرار العمليات العسكرية حتى تحقيق النصر! لم يتعلّم أحد الدرس. ويراهن الطرفان على البندقية لحسم الصراع. لا يتذكّر أحدٌ المدنيين ومعاناتهم من هذه الحرب. بل يستغل الطرفان الجوع سلاحاً في الصراع. وفي وسط هذه المعركة، علقت المنظمات الدولية، مثل الصليب الأحمر والمنظمّات القاعدية الطوعية. ... المساعدة قد لا تأتي، لأنها ربما تعرّضت للاعتقال!

■■■

«وفقاً لمراقبي حقوق الإنسان، عمدت القوات السودانية المسلحة وقوات الدعم السريع بشكل متكرّر إلى ترهيب العديد من النشطاء والمتطوعين الذين يسهلون إيصال المساعدات وغيرها من الخدمات الأساسية، والاعتداء عليهم واحتجازهم»، هيومن رايتس ووتش

■■■

قالت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن السودان إن «الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لم يبديا اهتماماً يُذكر بحماية المدنيين». رغم أن الحرب تُخاض باسمهم، بينما ينهار النظام الصحي وتتوقّف برامج تحصين الأطفال وتنتشر الأمراض المُعدية في البلاد النهارة. يتواصل الإمداد العسكري للطرفين، وتسليح المدنيين طوْعاً وكرهاً. يتبادل الطرفان الاتهامات بشأن الانتهاكات. وتُنكر كل جهة مسؤوليتها أو مسؤولية منسوبيها عن أي جريمة. وتحاول تنسيقية القوى الديمقراطية والمدنية (تقدّم) أن تطلق نداءً عالمياً باسم «أنقذوا السودان» لمحاولة جلب الدعم الإنساني للمحتاجين. لكن كيف يمكن إيصال المعونات في بحر من السلاح؟ يمكن بسهولة الحصول على السلاح، بينما يموت الأطفال من الجوع!

■■■

«حوالي ربع مليون طفل وامرأة حامل وأمّهات جدد قد يموتون في الأشهر المقبلة بسبب الجوع ما لم يلقَ التمويل والمساعدات العاجلة المنقذة للحياة احتياجاتهم»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

عن تحميل السوريين وزر جريمة سياسية في لبنان

عمر كوش

يتعرّض السوريون في لبنان إلى حملة كراهية منظّمة، تقودها قوى سياسية طائفية، تريد توظيفها لصالح أجندتها في استكمال هيمنة أزلامها وزعرانها على لبنان، وإبعاد الأنظار عن مسؤوليتهم في خراب هذا البلد وتمزيق نسيج ناسه، وجعل غالبيّتهم يعيشون واقعاً لا يُطاق، وبما يوصلهم إلى الحضيض، حيث لا يتوقّفون عن الركض اليومي لاهثين من أجل تأمين أبسط حاجات العيش الضرورية للبشر. ولا تختصر الاعتداءات والهجمات العنصرية التي يرتكبها لبنانيون، مدفوعون وحاقدون، ضد اللاجئين السوريين في لبنان، إلى مجرّد ردة فعل على جريمة خطف وقتل منسق حزب القوات اللبنانية في منطقة جبيل، باسكال سليمان، فالمسألة أكبر من ذلك، كونها تدخل في سياق الحملة القديمة والمتجدّدة الهادفة إلى إخراج السوريين في لبنان، ورميهم في مناطق سيطرة نظام الأسد، وتقف وراءها قوى طائفية لها مصلحة في تسعير العداء لهم، وتحميلهم وزر ما اقترفته القوى نفسها من جرائم بحقّ غالبيّة اللبنانيين والسوريين، والتي أشاعت تهويمات خطاب شعبوي وعنصري منفلت، ووجدت صداها لدى عديدين معتاشين على الخراب في نظام المحاصصة الطائفية اللبناني، حيث نشأت في سياق إعادة إنتاج الكراهية والعنصرية حملات رخيصة ومقيتة، تستهدف اللاجئين السوريين، يجعلوهم كبش فداء للأزمات المستفحلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ادخل فسادهم وممارساتهم لبنان فيها، ويحاولون التنصّل من مسؤوليتهم الكاملة عنها عبر محاولة إلقائها على عاتق اللاجئين السوريين، كونهم حلقة ضعيفة جداً لا أحد يدافع عنها، ولا تتمتع بأي حقوق في عالم من التوحش.

يحاول بعض اللبنانيين تحميل وزر جريمة قتل سليمان لكل السوريين في لبنان، بمن فيهم وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، بسام مولوي، الذي يتعامى عن حقيقة أن الجريمة سياسية، وارتُكبت من أجل انتزاع معلومات منه، كونه شخصاً ليس من عامّة الناس، بل هو مسؤول في حزب القوات اللبنانية، ما يعني أنها لم تُرتكب بدافع السرقة، مثلما يحاول كذلك، فما الغاية من خطفه أولاً، ثم نقله إلى داخل الأراضي السورية ثانياً؟ الغريب أن مولوي ينحدر من سلك القضاء، ويعي تماماً الفرق بين مجرمين خطفوا شخصاً ونقلوه إلى داخل مناطق سيطرة نظام الأسد ولاجئين هرب معظمهم من جحيم نظامه. وبالتالي، كان عليه عدم القفز على حقيقة أن أي جريمة تقوم بها «عصابة سورية»، لا يمكن تحميلها إلى اللاجئين السوريين، فالجرائم يتحمّل مسؤوليتها من ينفذها ويقف وراءها، والقضاء وحده من يحدّد المسؤولية.

اللافت أن المسؤولين اللبنانيين حاولوا جاهدين تسويق رواية أن الجريمة كانت بهدف سرقة سيارته، لكنهم لم يتساءلوا حول قدرة «عصابة سورية» على أن تنشط في لبنان في وضح النهار، فتتعقّب سياسيّاً وترصُده، فتخطفه مع سيارته، وتخرجه من لبنان بكل سلاسة وسهولة، عابرة به الحدود التي يسيطر عليها حزب الله، ثم تقتله في منطقة القصير السورية التي يسيطر عليها الحزب نفسه منذ عام 2012. لذلك من الطبيعي أن يشكك لبنانيون كثر في رواية المسؤولين اللبنانيين، وفي قدرة الأجهزة القضائية والأمنية اللبنانية حيال الجرائم التي تنفذ مثلما نفذت جريمة خطف سليمان وقتله، فهي غالباً ما تتمكّن من كشف جرائم متنوعة وتفكك شبكات تجسس إسرائيلية، لكنها تتعطل وتصاب بالشلل، عندما تحقق في أي جريمة سياسية أو اغتيال سياسي. هناك

> لم يتساءل اللبنانيون عن قدرة «عصابة سورية» على أن تنشط في وضح النهار، فتتعقّب أحد السياسيين وترصُده، فتخطفه مع سيارته، وتخرجه من لبنان بكل سلاسة

عوامل وأسباب عديدة تدعم القول إن الجريمة سياسية لا جنائية، سواء فيما يتعلق بالمنصب السياسي للضحية، أو بتاريخ الصراعات بين أحزاب وأطراف نظام المحاصصة الطائفية، إذ سبق وأن ارتكبت فيه جرائم سياسية عديدة، وذهب ضحيتها كثيرون. لذلك ليس غريباً أن يطالب حزب القوات اللبنانية بأن «يكون التحقيق في جريمة قتل باسكال سليمان واضحاً وشفّافاً وعلنياً وصريحاً ودقيقاً بوقائعه وحيثياته. وحتى صدور نتائج هذا التحقيق نعتبر أن باسكال سليمان تعرّض لعملية اغتيال سياسية». والسوابق في هذا المجال لا تشي بأن يتحقق شيء مما يطالب به حزب القوات، إذ سبق وأن ارتُكبت جرائم عديدة ولم يجر فيها التحقيق المطلوب. ولعل جرائم الاغتيالات السياسية في لبنان لم تتوقف منذ إعلان استقلاله عام 1943، لكنها أخذت بدءاً من 2005 منحى متصاعداً باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ثم كرّت سبحتها باغتيال الكاتب والصحافي سمير قصير والأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي وأخيراً الكاتب والناشط لقمان سليم.

تكمن مشكلة لبنان في طبيعة نظام المحاصصة الطائفية فيه، والذي يحاول بعضهم تجميله، والزعم أنه يقوم على الديمقراطية التوافقية، فالتوافق المزعوم مقتصر على تفاهمات تجري بين زعماء الطوائف والمتنفذين فيها وفقاً لمصالحهم، ولم يكن ديمقراطياً، حيث لم تقم ديمقراطية توافقية على أساس المواطنة المتساوية، ولم تدعمها ثقافة ديمقراطية، بل جرى التحكم بالتوافق من عائلات تتحكم بكل طائفة، وحتى الأحزاب التي ولدت بالحلول محلّ بعض السلالات الطائفية لا تؤمن بقيم الديمقراطية ولا تلتزمها، وتحوّلت العلاقات بين مختلف الطوائف اللبنانية إلى علاقات محاصصة، مرتهنة وخاضعة لموازين القوى الدولية والإقليمية، وبما أفقد الدولة اللبنانية وزعاماتها الطائفية قرارها المستقل، فيما شكّل السلاح الذي تركّز بيدي حزب الله وحركة أمل، قوة رادعة، أزاحت التوافق جانباً، وحوّلت التعايش الطائفي في لبنان إلى ما يشبه حرباً باردة بين الطوائف، يتفوّق فيها صاحب الميليشيات الأقوى، الذي يمتلك سلاحاً طائفياً يتجاوز سلاح الدولة اللبنانية ويتفوّق عليه.

إذاً، باتت موازين القوى في نظام المحاصصة اللبناني تميل إلى من يمتلك السلاح الطائفي الأقوى، الذي عادة ما يلجأ إلى خلط الأوراق والعبث بالاستقرار لصالح أجندات معينة، ولعلّ استهداف السوريين في لبنان يأتي استكمالاً لحملات ترحيلهم، بإلصاق الجرائم بهم لبلوغ مسعاه، خصوصاً وأن ما يسود في لبنان ينهض على سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.

(كاتب سوري في اسطنبول)

في عالمية القضية الفلسطينية

سامية عيسى

أدّت حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزّة بالبث الحي المباشر على شاشات التلفزة في العالم إلى احتجاجات عارمة إلى الاذهان الإبادة الجماعية التي تعرّض لها السكان الأصليون في القارّة الأميركية على يد تحالف الغزاة المستعمرين القادمين من إسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا ودول أوروبية عديدة، وإن في صمت يعيد بكاء لا يُسمع في زوايا كوكب الأرض وجهاته الأربع. هؤلاء السكان الأصليون الذي أطلق عليهم كريستوفر كولومبوس منذ قرون الهنود الحمر، باتوا مضربا للمثل الدولية والإقليمية، وبما أفقد الدولة اللبنانية وزعاماتها الطائفية قرارها المستقل، فيما شكّل السلاح الذي تركّز بيدي حزب الله وحركة أمل، قوة رادعة، أزاحت التوافق جانباً، وحوّلت التعايش الطائفي في لبنان إلى ما يشبه حرباً باردة بين الطوائف، يتفوّق فيها صاحب الميليشيات الأقوى، الذي يمتلك سلاحاً طائفياً يتجاوز سلاح الدولة اللبنانية ويتفوّق عليه.

إذاً، باتت موازين القوى في نظام المحاصصة اللبناني تميل إلى من يمتلك السلاح الطائفي الأقوى، الذي عادة ما يلجأ إلى خلط الأوراق والعبث بالاستقرار لصالح أجندات معينة، ولعلّ استهداف السوريين في لبنان يأتي استكمالاً لحملات ترحيلهم، بإلصاق الجرائم بهم لبلوغ مسعاه، خصوصاً وأن ما يسود في لبنان ينهض على سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.

(كاتب سوري في اسطنبول)

الأسود الألماني، حين تتحوّل الضحية اليهودية إلى ما يشبه الجلاد الألماني، وترتقي إلى أعلى من مستواه في اقتراف الإبادة الجماعية.

تعيد هذه المفارقة البشعة والدنيئة التي تتجسّد في حرب الإبادة الجماعية التي تعرّض لها السكان الأصليون في القارّة الأميركية على يد تحالف الغزاة المستعمرين القادمين من إسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا ودول أوروبية عديدة، وإن في صمت يعيد بكاء لا يُسمع في زوايا كوكب الأرض وجهاته الأربع. هؤلاء السكان الأصليون الذي أطلق عليهم كريستوفر كولومبوس منذ قرون الهنود الحمر، باتوا مضرباً للمثل في هذا المجال لا تشي بأن يتحقق شيء مما يطالب به حزب القوات، إذ سبق وأن ارتُكبت جرائم عديدة ولم يجر فيها التحقيق المطلوب. ولعل جرائم الاغتيالات السياسية في لبنان لم تتوقف منذ إعلان استقلاله عام 1943، لكنها أخذت بدءاً من 2005 منحى متصاعداً باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ثم كرّت سبحتها باغتيال الكاتب والصحافي سمير قصير والأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي وأخيراً الكاتب والناشط لقمان سليم.

تكمن مشكلة لبنان في طبيعة نظام المحاصصة الطائفية فيه، والذي يحاول بعضهم تجميله، والزعم أنه يقوم على الديمقراطية التوافقية، فالتوافق المزعوم مقتصر على تفاهمات تجري بين زعماء الطوائف والمتنفذين فيها وفقاً لمصالحهم، ولم يكن ديمقراطياً، حيث لم تقم ديمقراطية توافقية على أساس المواطنة المتساوية، ولم تدعمها ثقافة ديمقراطية، بل جرى التحكم بالتوافق من عائلات تتحكم بكل طائفة، وحتى الأحزاب التي ولدت بالحلول محلّ بعض السلالات الطائفية لا تؤمن بقيم الديمقراطية ولا تلتزمها، وتحوّلت العلاقات بين مختلف الطوائف اللبنانية إلى علاقات محاصصة، مرتهنة وخاضعة لموازين القوى الدولية والإقليمية، وبما أفقد الدولة اللبنانية وزعاماتها الطائفية قرارها المستقل، فيما شكّل السلاح الذي تركّز بيدي حزب الله وحركة أمل، قوة رادعة، أزاحت التوافق جانباً، وحوّلت التعايش الطائفي في لبنان إلى ما يشبه حرباً باردة بين الطوائف، يتفوّق فيها صاحب الميليشيات الأقوى، الذي يمتلك سلاحاً طائفياً يتجاوز سلاح الدولة اللبنانية ويتفوّق عليه.

إذاً، باتت موازين القوى في نظام المحاصصة اللبناني تميل إلى من يمتلك السلاح الطائفي الأقوى، الذي عادة ما يلجأ إلى خلط الأوراق والعبث بالاستقرار لصالح أجندات معينة، ولعلّ استهداف السوريين في لبنان يأتي استكمالاً لحملات ترحيلهم، بإلصاق الجرائم بهم لبلوغ مسعاه، خصوصاً وأن ما يسود في لبنان ينهض على سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.

(كاتب سوري في اسطنبول)

> تحوّل استراتيجي في الرأي العام العالمي الشعبي بشأن القضية الفلسطينية يجعلها قضية عالمية تتحرّك من أجل نصرتها شعوب العالم

التضامن العالمية هذه، فإن أي حديث عن تصويب مسار النضال الوطني الفلسطيني التحرّري وإعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتجديد الخطاب التحرّري على خلفية البعد العالمي للقضية الفلسطينية، هو خارج السياق الموضوعي والشرط الإنساني لعالمية القضية. وعليه، يجب أن يشكّل انعقاده محطّة فارقة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، تصنع من الكارثة فرصة، فالكلام لم يعد يجدي إن لم يفعّل، فرغم الفاجعة، ليس أمام الشعب الفلسطيني إلا أن يولد من رماده.

أهلنا في غزة بحاجة إلينا بالأمس قبل الغد، والدعوة إلى المؤتمر إن لم تلحظ الحاجة لوضع أسس الدعم المادي والمعنوي لهم، فإن أي حديث في السياسة الوطنية هراء. وربما من أهم الخطوات العملية التي يُرتجى أن ينجزها هذا المؤتمر تأسيس صندوق قومي فلسطيني عالمي يرتقي بأولويته إلى أرقى أشكال النضال، كونه الضمانة الأساسية لاستكمال النضال الوطني الفلسطيني ولدعم ليس غزة فحسب، بل كل الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، وخصوصا في عموم فلسطين التاريخية، بعيدا عن آية وصاية مهما بلغ حجم تأييدها الشعب الفلسطيني في سعيه إلى إنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد مقدّمة موضوعية للنهوض وتضميد الجراح وإعادة إعمار غزّة بسواعد أبنائها وبناتها في داخل فلسطين وخارجها، كما إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي هجّر منها أباؤهم وأجدادهم.

عالمية القضية الفلسطينية هي ضمانة هذا النهوض، وعليها تُبنى الخطط والسيناريوهات الوطنية لتستبق السيناريوهات التي تطبخ في السر والعلن على حساب أهل غزّة والشعب الفلسطيني. فإن لم يكن المؤتمر الوطني الفلسطيني المنشود على مستوى الفاجعة، أفضل له ألا يعقد ويبدّد الوقت والآمال، وكي لا يرتدّ على القضية سلبا قد يبدّد عالميتها والوقت الذي يجري الفلسطينيون والفلسطينيات في سباق معه لوقف الكارثة في غزّة.

(كاتبة وإعلامية فلسطينية في بيروت)

كاريكاتير — كارتون موفمنت

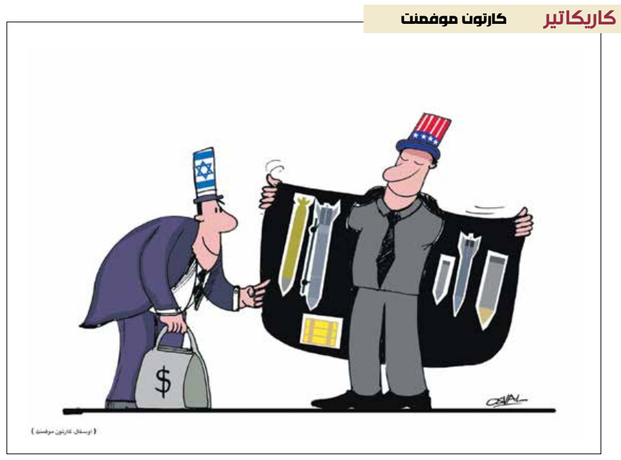

وسط تخبّط أميركي: حربٌ تلد أخرى

محمود الريماوي

تعيش منطقة الشرق الأوسط على إيقاع حرب محتملة بين إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي. وبينما يزداد التوتّر مع إجراء مناورات عسكرية إيرانية وإغلاق المجال الجوي الإيراني، ومناورات عسكرية إسرائيلية في قبرص، ومع تزايد الإنذارات من واشنطن أنها سوف تتشارك مع تل أبيب في التصدّي لهجوم إيراني في حال وقوعه، وهو ما تعبّر عنه، بين شواهد أخرى، زيارة رئيس أركان القيادة الوسطى الأميركية، الجنرال إريك كوريلا، إلى تل أبيب، فإن هذا التطوّر الدراماتيكي، إذا حدث، سوف يُؤذن بفصل جديد من الصراع الإيراني الإسرائيلي على المنطقة، مع اندفاع واشنطن إلى الوقوف إلى جانب الشركاء في تل أبيب، خلافاً لسياسة عبّر عنها الرئيس جو بايدن ببذل كل الجهود لمنع حرب إقليمية، وهي حربٌ وجدت تمهيداً ساخناً لها في قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، والاستهداف قادة كبار في «الحرس الثوري» فيها. وإذا ما وقعت الحرب، تكون طهران قد غيّرت قواعد الاشتباك مع الدولة العبرية، عبر أذرعها، في مشاركة مباشرة من «المركز». ونظراً إلى ما يترتّب على هذه الحرب إذا وقعت من نتائج غير مسبوقة على الأرض، مما تُدركه مُسبقاً أطراف المواجهة، يظلّ وقوع هذه الحرب محتملاً. ففي غمرة هذه الأجواء الداكنة، زار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان سلطنة عُمان، الدولة الخليجية التي لطالما كانت مركزاً للتوسّط بين طهران وواشنطن. وإلى لقائه نظيره العُماني بدر البوسعيدي، التقى عبد اللهيان في مسقط المتحدّث باسم مجموعات الحوثي محمّد عبد السلام، في إشارة إلى أن طهران تستعدّ للحرب بمشاركة الحلفاء، كما تتيح، في الوقت نفسه، فرصة للحلول الدبلوماسية بالتباحث مع الخارجية العُمانية. وفيما اقتصرت جولة رئيس الدبلوماسية الإيرانية على بيروت ودمشق بعد مسقط (وزيارته تنتهي اليوم) على القطاع والادعاء بصعوبة ممارسة ضغوط على الأخير وحكومته والإسلامي، فيما يمرّر البيت الأبيض له بغير خجل مزيداً من القذائف الفتّاكة، ومن جهتها، لا تتيح طهران في إقامة رابط ظاهر، وكما ينبغي لها أن تفعل، بين استعدادها لمواجهة قوية مع تل أبيب وواقع الحرب على غزّة التي لا يريد لها نتنياهو أن تتوقف ولا أن تنجح مفاوضات «الصفقة» مع حركة حماس. لقد جرى تمرير تسريبات أن طهران قد تعيد النظر في مخطّطها المفترض في غزّة ترويعاً متلفزاً لسكان كوكب الأرض غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، بل تفوّق أدعياء احفاد الناجين من المحرقة النازية على ألمانيا النازية نفسها بغطائهم، وها هي ألمانيا نفسها تقف اليوم في دعمهم ومؤازرتهم في حرب الإبادة التي يرتكبونها. ربما لإتاحة الفرصة للشعب الألماني كي يتحرّر من عقدة الذنب التي زرّقته منذ ارتكاب النازية الألمانية الإبادة الجماعية بحقّ اليهود، والتي دأبت إسرائيل على ابتزازهم بها عقوداً. وها هي ألمانيا تسمح لأحفاد الناجين المزعومين، أمثال نتنياهو وبني غانتس وغالانت وغيرهم، ومن خلفهم (للأسف) غالبيّة المجتمع الإسرائيلي، أن يفعلوا ما يخفّف من وطأة الهولوكوست ربما على الأرث

> يفصل مجلس الحرب الإسرائيلي بين الحربين، الجارية في غزّة والمحتملة مع إيران

يتخبّط بين نقمته على استمرار حرب نتنياهو على القطاع والادعاء بصعوبة ممارسة ضغوط على الأخير وحكومته المحدودة للرجل بمنزلة تحضير الأجواء للحرب المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار أن التحرّكات الإيرانية ذات الطابع الأمني والعسكري نحو دول المنطقة لا تجري دائماً تحت الضوء. ومهما يكن من أمر، ليست الاستهدافات الإسرائيلية للوجود الإيراني في سورية، وبغير ردّ عليها، حديثة العهد، وإن شهدت تصعيداً بعد "7 أكتوبر"، بعد انخراط حزب الله في مواجهة محدودة، ولطالما تحدّث مسؤولون أميركيون عن استراتيجيّتهم لهذه المرحلة، والقائمة على منع نشوب حرب إقليمية، والمقصود حرب إسرائيلية إيرانية، غير أن واشنطن لم تحرّك ساكناً تجاه رفع مخاطر نشوب هذه الحرب مع استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، وهو ما يُسجّل نجاحاً لدعاة الحرب في تل أبيب باجتذاب واشنطن إليها، عن رضا أو على مضض، غير أن تل أبيب تنجح، بعدئذ وحتى تاريخه، في محاولة الفصل بين الحرب على غزّة وحرب محتملة مع إيران. لقد اعتبرت واشنطن من قبل أن استمرار الحرب على غزّة بدون أفق سياسي قد يؤدّي إلى نشوب حرب إقليمية مع إيران وأذرعها، بينما يفصل مجلس الحرب الإسرائيلي بين الحربين، الجارية وتلك المحتملة، مع إدراج الأخيرة في سياق مواجهة متقطعة ودائمة مع سلطة قومية إقليمية ساعية إلى امتلاك سلاح نووي، وكذلك في إطار السعي الإسرائيلي القديم والمتجدّد إلى إقامة حلف في المنطقة ضد إيران تكون الدولة العبرية رأس الحربة فيه. وتبدو واشنطن أنها تجاهلت أن الحرب الإقليمية، إذا وقعت، سوف تكون من أعراض الحرب التدميرية على كل ما في غزّة. وهذه من النتائج السيئة لهذه الحرب قبل وقوعها إذا ما قُيّض لها أن تقع، فالبيت الأبيض

أبو ماريا القحطاني من الاعتقال إلى الاغتيال

عمار ديوب

ارتبط اعتقال أبو ماريا في منتصف أغسطس/ آب 2023، برفضه تفرّد الجولاني بالسلطة، وتغييب الشخصيات القيادية في هيئة تحرير الشام وانزواء آخرين وتمسك بعضهم بالرؤية الجهادية وانشقّ بعضهم عنها، وانتقادها تحوّلاتها، والجولاني ذاته نحو الانشغال بتأسيس السلطة وليس الاستمرار بالقتال، وحينها اعتُقل القحطاني بتهمة العمالة للاستخبارات الأميركية، وهرب أبو أحمد زكور؛ الشخصيتان المركزيتان في هيئة تحرير الشام، ويسقطهما الجولاني في قيادتها. وقبل ذلك، بعد فشل القحطاني في تشكيل إمارة في درعا ومغادرتها عبر مناطق النظام إلى إدلب 2018، راح يتحوّل نحو رجل أعمال وطامح للسلطة.

المقصد أن الجهادي لا يظلّ كذلك، وهناك تجربة حركة طالبان أيضاً، وبالتالي فالتحوّلات في الجهاديين لا تتناقض بين الرجلين، اللذين يعتبران نفسيهما جديرين بقيادة الإمارة الإسلامية، وعدا ذلك، فالقحطاني ينافس الجولاني في البراغماتية وتقريب الشخصيات والمجموعات منه، والإبعاد الدموي عن سلطته، ولديه زعامة حقيقية بين العشائر في سورية والعراق، وحتى في بلدات كثيرة في إدلب، رغم أصوله العراقية. لحظة إطلاق سراحه مفصلية في إدلب، فقد اشتدّت المظاهرات، وبدا أن شعبية الجولاني تتهاوى، وأن جناح بنش يكاد يسيطر على الهيئة، في هذه اللحظة، حاول الجولاني إعادة ضبط الخلافات بين أجنحة الهيئة. وهنا جاء الإفراج عنه في هذا الإطار، ولكن القحطاني لم يعد يثق بالجولاني، ويبدو أنه كان يصدد المشاركة بالتظاهرات، وهذا ربما سبّبَ كبير لاغتياله، فهو بذلك لم يقبل بصفقةٍ يقف فيها خلف الجولاني وضد التظاهرات، وربما كان يتقرّب من جناح بنش كذلك.

وهذا ضمن براغماتيته، وإن كانت احتمالاته ضعيفة للغاية، رغم أن أبو أحمد حدود، وهو من جناح بنش وقائد الجهاز الأمني، كان مسؤولاً عن اعتقاله، وبهدلته، وربما هو من سهّل اغتياله، وبتخطيط من الجولاني، فهو صديق الزكور، ولديه وزن كبير بين الجهاديين، وبغض النظر عن عداوته وقتاله «داعش» و«حراس الدين»، فرع تنظيم القاعدة في سورية. لا يختلف القحطاني عن الجولاني في أنهما موضوعان على قوائم الإرهاب الدولية، وأن مصيرهما القتل لا محالة، فهما لم يسيطرا على كل سورية، كتنظيم طالبان في أفغانستان، ولم يحوزا شرعية أعلى من بقية الحركات الجهادية أو الشخصيات الجهادية. وبالتالي، وجود هيئة تحرير الشام مؤقت، وربما يحصل الاتفاق على تسوية سياسية ما. غياب أيّ مؤشرات لتهميش الجولاني، وبالتالي، وضمن ذلك يتحرّك الجولاني، محاولاً تدعيم سلطته مجدّداً وإبعاد نفسه عن قوائم الإرهاب. مشكلة الجولاني في الرفض الشعبي الواسع ضدّه، واجتماعة الهيئة تتقاتل على الحصصة الأكبر في السلطة والغنائم، وهذا لم يستطع ضبطه.

لأطراف كثيرة مصلحة في قتل القحطاني، بدءاً بـ«داعش» و«حرّاس الدين»، وقد أفرج جهاز الأمن في إدلب عن أفراد من «داعش» أخيراً، وتوعّد «حراس الدين» بقتل القحطاني، وهناك هدف توافق بين الجولاني والقحطاني، وهناك تقارب بين الأخير وزكور، وربما لم يتنبه للاحتياطات الأمنية بصورة كافية، فراح يستقبل الوفود، المهنئة، بهدف تأكيد شرعيته من جديد، ونزع الشرعية عن الجولاني أو جناح بنش ذاته؛ كل هذه الاحتمالات، وبغض النظر عن تحديد إحداها، تؤكّد أن استهدافه كان حتمياً.

(كاتب سوري)

الإبادة بين رواندا وسورية وفلسطين

بشير البكر

أحيت رواندا ذكرى الإبادة الجماعية، وسط حضور عالمي واسع لكبار المسؤولين. وأطلقت العاصمة كيغالي أسبوعا من الحداد والحزن على أرواح قرابة مليون شخص حصدهم النزاع القبلي الوحشي قبل 30 عاما. وأوحى المشهد الاحتفالي في القاعة، من خلال الإيقاع والإضاءة، أن أرواح الضحايا، من رجال ونساء وأطفال، لا تزال تخيّم وتلقي بظلالها على المكان. ولا يعني ذلك فقط أن أهل تلك البلاد الذين مرّوا بتلك التجربة القاسية لا يزالون يتذكّرون الأبرياء الذين قضوا في الحرب الأهلية، بل هو في العمق تعبيرٌ عن الصدمة التي لا يزال الناجون من تلك التجربة المخيفة يعيشونها، وأنها لم يتقادم عليها الزمن، بل باقية حتى تتحدّد المسؤوليات وتجري محاسبة الضالعين فيها، سواء الذين ارتكبوا الجريمة، أو المقصّرين الذين لم يتحرّكوا لمنعها، وهذا أمرٌ اعترف به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الأسبوع الماضي، حين صرّح بأن فرنسا «كان بإمكانها وقف الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا مع حلفائها الغربيين والأفارقة»، لكنها «لم تكن لديها الإرادة». ولن يبدو هذا الاعتراف بعيداً من التطهّر الذاتي، ولن يصدّق أحد كلام ماكرون وغيره قبل أن تتصرّف القوى العظمى من وحي تلك المأساة، وتتحرّك لمنع الإبادة في أماكن أخرى، وأول خطوة هي العمل على محاسبة كل الذين أقدموا على ممارسات ذات طابع وحشي، على مستوى العالم، وعدم التهاون تجاه ذلك من دون تمييز.

وكان لافتاً أن من بين الحضور في الحفل إسحق هيرتسوغ رئيس اسرائيل، التي تمارس إبادة، حالياً، ضد الشعب الفلسطيني في غزّة، من دون موقف دولي جاد يوقفها عند حدّها، بل تقدّم لها الولايات المتحدة التغطية السياسية والسلاح والذخيرة التي تقتل بها المدنيين وتدمّر البنى التحتية. وهذا مثالٌ آخر على المعايير الانتقائية التي يقيس بها المجتمع الدولي مواقفه ومشاعره. وهو يمارس ذلك صراحةً وبلا حرج، وعلى نحو فاضح. ولدينا مثال آخر غير فلسطين، التي تعيش تحت حكم الأبارتهايد، وتحضُر كلما جرى الحديث عن التقصير الدولي، هو المثال السوري، حيث جرت خيانة الضحايا في ذروة المأساة، عندما اتفق الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على المقايضة الكيماوية في سورية عام 2013. وبدلا من أن تكون مجزرة السلاح الكيماوي في الغوطة، في أغسطس/ آب من ذلك العام، مدخلاً إلى محاسبة رئيس النظام بشّار الأسد، جرى العفو عنه بقرار أميركي روسي، ليستمرّ في حرب الإبادة ضد الشعب السوري، التي تجاوز تعداد ضحاياها نصف مليون، ومعاقبة قرابة ثلاثة ملايين، ومهجّريها بين الداخل والخارج أكثر من ثمانية ملايين. ولا تزال مستمرّة بأشكال مختلفة، في حين يدير العالم ظهره لها غير مكترثٍ بمعاناة ملايين الأبرياء.

حين يحيي العالم ذكرى الإبادة في رواندا، ويغضّ الطرف عنها في فلسطين وسورية، لا يكفي وصف موقفه بازدواج في المعايير، فهذا تعبيرٌ مخفّف لا يغطّي على التواطؤ المكشوف الذي يعبّر عن نفسه بصفقات علنية على حساب الأبرياء الذين تخلّت عنهم العدالة الدولية التناسبية، التي عكست نفسها في محاكمة الرئيس اليوغسلافي الأسبق سلوبودان ميلوسيفيتش بوصفه مجرم حرب، لأنه مارس التطهير في يوغسلافيا، وغضّ الطرف عن بشّار الأسد في حين أن ملفه أثقل، والأمر ذاته بالنسبة لمحكمة الجنايات الدولية، التي لم تتّخذ أي خطوة لجهة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في غزّة، بل تعبر مواقف المدّعي العام كريم خان عن انحيازٍ لإسرائيل. وفي ظل كل هذا التواطؤ والصمت، لا يمكن رؤية إحياء ذكرى ضحايا الإبادة في رواندا بعيدا عن التغطية عليها في أماكن أخرى، كما هو الحال في سورية وفلسطين.

13 إبريل 1975

بيار عقيقي

أن تستيقظ اليوم في الذكرى الـ49 لاندلاع الحرب اللبنانية في 13 إبريل/ نيسان 1975، وانتهت في عام 1990، وأن تتذكّر مجريات الأسبوع الأخير من جمهورية متهالكة، لن تحتاج لأكثر من بضعة ثوان للإدراك أن الزمن الفعلي هو العام 2024، لكن روحية الحرب وانقساماتها لا تزال تومئ بظلالها الموحشة على كل دقائق يوميات الفرد والمجتمع. كأن ذلك متعلّقٌ بلاوعي اللبنانيين، أن تكون مولوداً من الحرب ولا تحيا سوى في ثناياها، رافضاً تجاوز ذلك بخطواتٍ جبّارة تجعلك إنساناً غير مأسور. دائماً ما يُقال إن معركة ال

وزراء قيس سعيّد أكباش فداء

سالم لبيض

تُعدّ إقالة وزير التربية التونسي محمد علي البوغديري، في اليوم الأول من إبريل/ نيسان الجاري، وقد قضّى 14 شهرا في منصبه، أحدث الإقالات في حكومة الرئيس قيّس سعيّد برئاسة أحمد الحشاني الذي خلف نجلاء بودن، المعفاة من منصبها في أول أغسطس/ آب 2023. وهذه الإقالة تعدّ رقم 17 منذ بدأ سعيد مسار «25 جويلية» (يوليو/ تموز 2021)، فقد أُقيل في تلك السنة كل من رئيس الحكومة هشام المشيشي، ووزراء الدفاع الوطني إبراهيم البلتاجي، والعدل حسناء بن سليمان، والمالية علي الكعلي، وتكنولوجيا الاتصال محمد فاضل كريم، والشباب والرياضة سهام العيادي. وإقالة وزير التربية هي الثالثة في سنة 2024، فقد سبقه كل من وزيري النقل ربيع المجيدي والثقافة حياة قطاط القرمازي المقالين يوم 12 من الشهر الماضي (مارس/ آذار). وفي سنة 2023 أقال سعيّد ثمانية وزراء من مناصبهم، هم على التوالي وزراء التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي (الثالث من يناير/ كانون الثاني)، والتربية فتحي السلاوتي (30 يناير)، والفلاحة والصيد البحري والموارد المائية محمود إلياس حمزة (30 يناير)، والخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج عثمان الجرندي (السابع من فبراير/ شباط)، ووزير التشغيل والتكوين المهني والناطق الرسمي باسم الحكومة نصر الدين النصيبي (22 فبراير)، والداخلية توفيق شرف الدين (17 مارس/ آذار)، والصناعة والمناجم والطاقة نائلة نويرة القنجي (الرابع من مايو/ أيار)، والاقتصاد والتخطيط سمير سعيّد (10 أكتوبر/ تشرين الأول). ويزخر سجلّ الرئيس سعيّد بإقالات أخرى كثيرة، على غرار إقالة حكومة إلياس الفخفاخ يوم 15 يوليو/ تموز 2020، التي سُوّقت للرأي العام في شكل استقالة، تجنّبا للوقوع في مطب دستوري بموجبه يرجع تشكيل الحكومة البديلة إلى البرلمان، وليس إلى رئيس الدولة، وفق مقتضيات دستور 2014. وأعفي قبل ذلك وزير الخارجية خميس الجيهناوي يوم 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وتلاه خليفته نور الدين الري في 24 أغسطس/ آب 2020، بعد ستة أشهر من تسميته، وهو الذي اصطفاه سعيّد نفسه للمنصب على أثر لقاء وحيد جمعهما في مسقط على هامش زيارة الرئيس لتقديم العزاء في وفاة السلطان قابوس. وشمل السجلّ أيضا إنهاء مهام الوزيرة مديرة الديوان الرئاسي نادية عكاشة، يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2022، وكثير من الولاة، منهم والي قابس مصباح كردمين، وفق بيان رئاسة الجمهورية التونسية يوم 30 مارس/ آذار 2023، وهو الذي كان من المقرّبين وأشرف على حملة سعيّد الرئاسية جهويا في انتخابات 2019.

لم يشرك الرئيس التونسي قيّس سعيّد أيا كان في تسمية الوزراء والمسؤولين الرفيعين في الدولة أو في إقالتهم، فقد دأب على اختيارهم بنفسه من دون استشارة الأحزاب والقوى المدنية والنخب الوطنية، أو الاستئناس بآرائها، فهو لا يعترف بوجودها وبدورها في الحياة السياسية وتولي الشأن العام، فلا مكان لها أجساما وسيطة في الحياة العامة السياسية وغير السياسية، بما في ذلك الأحزاب والقوى الوفية له المدافعة عن توجّهاته منذ «25 جويلية»، فهي تقرأ نبأ تسمية الوزراء وإقالتهم في صفحة رئاسة الجمهورية التونسية على «فيسبوك»، شأنها شأن عوامّ الناس. وينطبق هذا الأمر على مجلس نواب الشعب، فهذا الهيكل التشريعي المصنّف مؤسّسة منتخبة لا يملك سلطة التسميات على رأس الوزارات، أو استشارة قواه، وهي التي تُشهر ولاءها للرئيس ومشروعه من دون قيود ولا شروط، أو مراقبتها وإسقاط بعضها كما كان يحدث في المجالس التشريعية السابقة بعد سنة 2011، ولا يُعلم بالإعفاءات إلا بعد انتشار الأخبار وترويجها من وسائل الإعلام وبلوغها العامّة والجمهور الواسع.

يستند سعيّد في احتكار تسمية الوزراء والحكومات وإقالتهم جماعات وفرادى، إلى نصّين دستوريين خطّهما بيمينه واستعملهما قاعدة قانونية لحكمه بعد الاستفراد بالسلطة في 25 يوليو/ تموز 2021. الأول هو الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 الذي حدّد وظائف رئيس الجمهورية، وأعطته النقطة الخامسة من الفصل عدد 12 حقّ «إقالة عضو من أعضاء الحكومة أو البتّ في استقالته». والثاني هو الفصل 102 من دستور 25 جويلية 2022، وجاء فيه «رئيس الجمهورية ينهي مهامّ الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من رئيس الحكومة». لقد خصّ سعيّد نفسه بوظيفة إقالة الوزراء، فأسّس لها دستوريا، في حين أن تلك المهمّة كانت من صلاحيات رئيس الحكومة وفق ما جاء في المحطّة الثانية من الفصل 92 من دستور 27 جانفي 2014 «يختص رئيس الحكومة بـ .. -إقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة أو البت في استقالته، وذلك بالتشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلّق الأمر بوزير الخارجية أو وزير الدفاع». لكن رئيس الحكومة، وفق دستور 2014، لا يمتلك هامشا كبيرا يمكّنه من إقالة الوزراء، فاستبدال وزير بآخر يمرّ حتما عبر نيل الثقة من البرلمان، وربما يتمّ إسقاطه برلمانيا حتى قبل تولي مهامه. وكان هذا يحدّ من النزوع إلى الإقالات، ولأن رئيس الحكومة يعلم أن أغلب الوزراء في الحكومة يحتمون بأحزاب أو ائتلافات حزبية تنافح عنهم، وأن إقالة بعضهم قد تؤدّي إلى سقوط الحكومة بكاملها، وهذا ما قلّل من عدد الإقالات في ظل النظام البرلماني الذي كان سائدا في تونس من 2011 إلى 2021. بينما الوزراء الذين يصطفيهم الرئيس سعيّد لا بواكي لهم، فهم كالأيتام يفتقدون السند السياسي، وليس لهم من ضامن أو داعم سواء الولاء المطلق للرئيس والتقرّب منه والتزلّف له قدر الإمكان للبقاء في المنصب. ذلك أن انتقاء سعيّد وزراء حكومته بعد 25 جويلية (2021) لم يخضع لمقاييس عقلانية وتاريخية، وأخرى كاريزمية وسياسية، فمن محرّمات تولي الوزارة لدى سعيّد وجود ماضٍ سياسيٍّ أو حزبي لعضو من أعضاء حكومته. ولذلك جميع وزرائه المباشرين والمقالين مجرّد موظفين في الإدارة التونسية، وأعلاهم رتبة كان يشغل موقع مدير عام في وزارته أو في وزارة أخرى، باستثناء وزراء الخارجية الذين يقع انتقاؤهم من بين سفراء تونس في الخارج، ولا علاقة لهم بالشأن السياسي وبالسياسة ونضالاتها، ومقتضيات دفع ضريبة ممارستها مناف وسجون ومعتقلات ومراقبة إدارية وتهجير وتهميش وطرد من العمل وقطع أرزاق وتشتيت عائلات والحرمان من الحقّ في التعلم والعمل وحتى التصفية الجسدية والاغتيال.

كان التزلّف للرئيس جليا في سلوك أغلب الوزراء. ويُشار في هذا السياق إلى ما كان قد صرّح به وزير التربية المُقال حديثاً محمد علي البوغديري، وقد جاء به سعيّد بهدف ضرب الاتحاد العام التونسي للشغل. ومن ذلك قوله، على هامش زيارة قام بها يوم 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى إحدى المدارس الابتدائية في مدينة فرنانة في الشمال الغربي التونسي: «إن تونس على الطريق الصحيح، وقوية بقائدها الرئيس قيّس سعيّد الذي يشرّف كل التونسيين ويعمل يوميا للخروج بتونس نحو الأفضل»، فهو من أطلق، تزلّفا، صفة الرئيس القائد على سعيّد، وهي مقتبسة من القاموس السياسي البعثي، وكانت تطلق على الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين.

وتولّى الدور نفسه بشيء من الغلوّ وزير الداخلية توفيق شرف الدين قبل إقالته بأيام قليلة، حين قال، في 7 مارس/ آذار 2023، على هامش إحياء ذكرى ملحمة إفشال العدوان الإرهابي على مدينة بنقردان في الجنوب التونسي: «مثلما يقول سيدي الرئيس بعدما كان هناك حزب واحد يعاني منه الشعب أصبح هناك لوبي واحد، رجال إعلام خسارة فيهم كلمة رجال إعلام، مرتزقة رجال أعمال باعوا الوطن، نقابيون باعوا الوطن، أحزاب باعوا الوطن، النخبة السياسية هي نكبة سياسية.. أقول التفّوا حول السيد الرئيس. إنها حرب ضروس، إنها حرب ضروس، إنها حرب ضروس»، الأمر الذي لقي استهجان قوى المجتمع المدني والسياسي والإعلامي وتنديدها.

ومع ذلك، هذا الولاء الأعمى للرئيس سعيّد، وحجم التزلف له وتبرير اختياراته غير الموفّقة، ولعب دور الجهاز الدعائي للرئيس، ووضعه في مرتبة القادة التاريخيين والأولياء والصالحين، لم يشفع لوزرائه، فيرتقي بمكانتهم لدى المسؤول الأول في الدولة التونسية، ويحفظ لهم كرامتهم ويصون هيبتهم التي فيها هيبة الدولة. على عكس ذلك، كثيرا ما كان سعيّد يمارس سلوكا تحقيريا تجاه وزرائه يساعد على إضعافهم والحطّ من قيمتهم في أعين عامّة الناس، حين يضعهم في مواقف محرجة في أثناء زياراته غير المعلنة، مصحوباً بكاميرات التصوير، لبعض مرافق الدولة وإداراتها وشركاتها العمومية ومؤسساتها الدينية، على غرار زيارته يوم 26 فبراير/ شباط الماضي لجامع القصبة، ففي هذه الزيارة (أو الغزوة الرئاسية) الهادفة منذ البداية إلى تجديد شعبية الرئيس، في سنة انتخابية، بعدما اهترأت في ثنايا الحكم، الموثّقة تفاصيلها في فيديو نشر في صفحة رئاسة الجمهورية على «فيسبوك»، تقمّص رئيس الجمهورية دور المحقق مع وزير الشؤون الدينية، الذي ظهر في حالة الموظف الصغير الذي تعوزه الإجابة عن أسئلة رئيسه متلعثما في الردّ على أسئلته وإحراجاته، واستحضار التبريرات لما عليه الجامع من حالة مزرية، بعدما جرى إغلاقه في نهاية سنة 2011.

استعرض الرئيس جميع معارفه التاريخية عن جامع القصبة الحفصي، ووضع زيره للشؤون الدينية موضع الدونية، ولكنه تجنّب ذكر السبب الحقيقي لغلق الجامع في أوج الثورة التونسية وانتفاضتها الشعبية العارمة سنة 2011، وهو سببٌ أمني بالأساس، لمتاخمة المعلم الديني التاريخي وزارة الدفاع الوطني. وقد يكون الرئيس حقّق مكسباً اتّصالياً، وجعل من مساءلة وزيره مصعدا انتخابيا، إلا أن صورة الوزير، وكل الوزراء الذين مورس معهم السلوك نفسه، ستترسخّ في الذهنية الشعبية، رموزاً للفشل، ومن ثمّة تكون أرضية الإقالة قد أُعدّت سلفا ولم يتبقّ إلا القرار. وهذا ما وقع فعليا مع وزير النقل في أثناء زيارة سعيّد غير المعلنة لمستودع الحافلات بباب سعدون بتونس يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ومع وزيرة الثقافة عند زيارة رئيس الجمهورية للمدينة العتيقة في تونس العاصمة يوم 20 فبراير/ شباط الماضي، ومعاينة بعض المنشآت الثقافية، فقد نجح الرئيس في تحويل زيارتيه إلى مساءلة علنية واختبار على الملأ لوزيريْه اللذين ظهرا في شكل تلميذين مرتبكين لحظة خضوعهما لامتحان شفوي من دون أن يؤدّيا واجبهما المنزلي تهيؤا لذلك الامتحان. والحال أن النصيب الأكبر من المسؤولية يعود إلى الرئيس نفسه، ذلك أن دستور 2022 ينصّ بوضوح في فصله عدد 100 على أن «رئيس الجمهورية يضبط السياسة العامة للدولة ويحدّد اختياراتها الأساسية ويعلم بها مجلس النواب»، فالرئيس سعيّد لم يعلن عن سياسته واختياراته الأساسية، ولم يعلم بها المجلس المذكور، بل إنه لم يزر مقرّ ذلك المجلس ألبتة، بعدما انطلق في أشغاله منذ 13 مارس/ آذار 2023 وفق الشروط السياسية والقانونية التي وضعها سعيّد نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعقد الرئيس التونسي أي مجلس وزراء موسّع أو مضيّق لتناول القضايا التي يثيرها في زياراته غير المعلنة ومتابعتها وفق جدول زمني ورزنامة عملية محدّدة وناجعة، فهو يكتفي دائما بالاستعراض والمشهدية التي كثيرا ما يتحوّل فيها وزراؤه إلى أكباش فداء وأصحاب شُبهات بالفساد مع وصمهم بالفشل، من دون أن تتوفّر لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم لتفادي حملات التنمّر التي تطاولهم، فيلتزمون الصمت خشية تتبعهم أو احتراما لواجب التحفّظ المفروض عليهم قانونا.

ولا يكلّف الرئيس سعيّد نفسه، لمن يختارهم أكباش فداء من الوزراء، فيُصدر حكمه في شأنهم، وهو حكمٌ غير قابل للنقض والتعقيب، بإقالتهم من مناصبهم، سوى نشر خبر الإعفاء مقتضباً بارداً لا يتضمّن تبريراً أو تفسيراً أو فهما وتحليلا، على صفحة فيسبوك الرئاسية، فيتزهّد حتى في إعلامهم بواسطة الهاتف أو عن طريق أحد المستشارين مسبقاً، احتراماً للدولة ومن تولّى خدمتها من الرجال والنساء.

> تحولت إقالات سعيّد لوزرائه ورؤساء حكوماته إلى ظاهرة لافتة، لكثرتها وتكرارها وعشوائيتها

ولا يختلف سعيّد، في هذا السلوك، مع الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، فقد روى الوزير الأول الأسبق محمد مزالي في كتابه «هذا نصيبي من الحقيقة» واصفا طريقة إقالته من منصبه «أُعلن عن إقالتي يوم الثلاثاء 8 جويلية 1986، في ذلك اليوم بعد رجوعي من العمل كنتُ جالسا أمام التلفاز، بدأ شريط الأنباء بتلاوة بيانٍ ألقته المذيعة، قالت قرّر الرئيس الحبيب بورقيبة إقالة السيّد محمد مزالي من مهامه كوزير أوّل وتسمية السيّد رشيد صفر في منصب وزير أوّل». ويضيف مزالي «وبالطبع، اندهشت، لأن الحبيب بورقيبة لم ير من اللياقة دعوتي ليعلمني بقراره قبل الإذن ببثه في الوسائل الإعلام». والواقع أن ما أتاه بورقيبة تجاه وزيره الأول، الذي كان قبل ثلاثة أسابيع من إقالته قد عيّنه خليفة له (حسب رواية مزالي)، وهو من رجاله الأوفياء وعمل 50 سنة تحت إمرته إبّان فترة الاستعمار وتأسيس الدولة الوطنية وإدارتها، لا يختلف في شيء عن طريقة إقالة سعيّد رئيسة حكومته نجلاء بودن التي كانت يوم إعفائها من منصبها تمارس مهامّها بمكتبها بقصر الحكومة بالقصبة بصورة طبيعية، إلى أن انتشر نبأ إقالتها بوسائل التواصل الاجتماعي، وربما كانت آخر من علم به.

المفارقة أن كل وزير أو مسؤول جرى إعفاؤه من منصبه يعتبر متّهما في نظر رئيس الجمهورية، بعد أن كان قد اجتباه بنفسه، وهو متّهم ومُدان أيضا في ما ينشر على صفحات أنصار الرئيس وأوفيائه الافتراضيين المنتشرين في عالم السوشيال ميديا لتبرير سياساته وتلميع صورته لدى الرأي العام. بينما كان هذا الوزير أو ذاك بالأمس القريب هو الأجدر بالوظيفة وتولي الوزارة وهو الأعلى كفاءة والأكبر مقدرة، فالرئيس، في نظرهم، لا يأتيه الباطل أبدا في اختيارات أعوانه ومساعديه الحكوميين. أما إذا تقرّر إعفاء أحدهم من منصبه، فإن تلك الكفاءة والجدارة المبشّر بها تتحوّل سريعاً إلى شبهات فساد وضعف في التسيير وعدم معرفة بالإدارة والدولة وتحقيق الوزير مصالح لنفسه أو لغيره أو الإضرار بالإدارة، ويصبح بموجب تلك التهم تحت طائلة الفصل 96 من المجلّة الجزائية، وغيرها من القوانين الزجرية، تنتظره تحقيقات الدوائر الأمنية والقضائية والأحكام بالخطايا المالية المجحفة ودهاليز سجن المرناقية وغيره من السجون التونسية. بينما يبقى الرئيس سعيّد عالي المقام، فوق كلّ الشبهات، لا يُسمح بسؤاله، حتىّ لِمَا يتّخذ القرار ونقيضه، وتقتصر سياساته على مجرّد الكلام، خالية من تحمّل مسؤولية التسميات والأفعال، ومن العمل وصناعة البرامج والمقترحات والأفكار. إقالات الرئيس سعيّد وزراءه ورؤساء حكوماته تحوّلت إلى ظاهرة لافتة، لكثرتها وتكرارها وعشوائيتها، في ولايته الرئاسية الأولى التي أوشكت على النهاية، فهو لا يُعلم شعبه بأسباب اختيار وزرائه وعوامل تنحيتهم. إنه، وعى بذلك أو لم يعِ، يستبطن أفكارا تجعل من هذا الشعب قاصراً ولا حاجة لإعلامه بقرارات الرئيس وشرح خفاياها.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

كي لا يكون في لبنان 13 نيسان آخر

جيرار ديب

صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، بيان جاء فيه «تبلغ دولة الرئيس مساء الاثنين 8 نيسان الجاري، من الأجهزة الأمنية المعنية نبأ مقتل المسؤول في حزب القوات اللبنانية باسكال سليمان الذي خطف مساء الأحد 7 نيسان». وأضاف البيان أنه في «هذه الظروف العصيبة، ندعو الجميع إلى ضبط النفس والتحلّي بالحكمة وعدم الانجرار وراء الشائعات التي تؤجج نار الفتنة التي باتت تطلّ برأسها من جديد». وصدر هذا البيان بعدما أعلنت قيادة الجيش في بيان لها، الاثنين 8 إبريل/ نيسان الجاري، عن مقتل المواطن باسكال سليمان، منسق حزب القوات اللبنانية، في منطقة جبيل (شمال شرقي بيروت) على يد عصابة لسرقة السيارات. وكان باسكال قد خطف ليل الأحد 7 نيسان في طريقه إلى منزله، حين كان يؤدّي واجباً اجتماعياً في إحدى مناطق جبيل.

الجريمة مدانةٌ بكل أشكالها، كما وأنها ليست الجريمة الأولى التي ترتكب على أرض لبنان. لكنّ الخطورة في التفاصيل في بلد أصبح وضعه الأمني متفلتاً، مع ارتفاع نسبة التشنّج بين اللبنانيين، تحديداً بين حزبي القوات اللبنانية والكتائب اللبنانية من جهة وحزب الله من جهة أخرى، بعدما شبك الأخير لبنان عسكرياً مع الأحداث الدامية في غزّة، حيث فتح «جبهة إسناد» لحرب غزّة مع العدو الإسرائيلي. كأن تاريخ 13 إبريل/ نيسان عام 1975 سيعيد نفسه على لبنان بعد مرور 49 عاماً على ذكرى بداية الحرب الأهلية، وكأن الانزلاق نحو الحرب بات أمراً مفروغاً منه، مع انتظار ما ستؤول إليه التوجّهات الحزبية بعد دفن المغدور، فجميع الدلائل تؤكّد أن الصدام العسكري بين الأطراف اللبنانية بات وشيكاً، حيث أتت هذه الجريمة في سياق تحريضي واسع المدى بعد أحداث عاشها اللبناني من اشتباكات المسلحة في منطقة الطيونة في 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، بين فريقي النزاع اليوم، والتي أسفرت يومها عن مقتل عدة مشاركين فيها.

نامت الفتنة بعد أحداث الطيونة، لتستيقظ في 11 أغسطس/ آب 2023 عند كوع الكحالة (إحدى قرى جبل لبنان) إذ شاهد اللبنانيون حاضر بلادهم ومستقبله، بعدما أدّى سقوط شاحنة السلاح لحزب الله، إلى حدوث اشتباكات مسلحة أوقعت قتيلَيْن. وللمفارقة، كانت الاشتباكات أيضاً بين طرفي النزاع اليوم، فهذا إنّ دلّ على شيء، فعلى أن الوضع بات يتأزّم، وأن السلاح موجودٌ بين اللبنانيين، وأن الفتنة قد خرجت من وكرها، وأدارت البوسطة من جديد لتفتش عن شرارة للحرب في مناطق لبنان.

ليس من وليد المصادفات أن تتشابه الظروف التي أحاطت لبنان قبل 13 نيسان 1975، وبين ما هي عليه اليوم، فكأن وراء الكواليس هناك من له مصلحة بأخذ هذا البلد إلى الاقتتال الداخلي. كانت الجبهة الجنوبية للبنان مشتعلة قبل 49 عاماً بين المقاومة الفلسطينية والوطنية بوجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة، وكانت القوى اليمينية المسيحية بقيادة الكتائب معارضة لأي عمل عسكري لأفرقاء غير لبنانيين من القيام بعملياتهم من الجنوب، والتي مهّدت فيما بعد إلى اجتياح عام 1978.

ماذا عن اليوم؟ لا شيء تغيّر، إذ على هذه الجبهة تتكرّر المشهدية نفسها، ولكن بين حزب الله وفصائل غير لبنانية وبين إسرائيل الأمر الذي يفسح في المجال للحديث عن اجتياح إسرائيلي واسع، بعد أن حوّل الجيش الإسرائيلي تركيزه إلى جبهة الشمالية مع لبنان. وقد أكد وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت، في تصريح له أنه «لا ينبغي استبعاد سيناريو الحرب في لبنان، ويجب أن نستعد لذلك».

تاريخ 13 إبريل/ نيسان 1975، وبوسطة عين الرمانة، هو ما تبقّى من الذكرى الأليمة التي لم تزل راسخة في ذاكرة كل من عايش الحرب في لبنان، فتلك الحادثة تعتبر الشرارة المباشرة الرئيسية لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، والتي امتدّت حتى نهاية عقد التسعينيات. ففي هذا التاريخ، وفي بيروت تحديداً، ضاحية عين الرمانة، وبينما كان زعيم حزب الكتائب، بيار الجميل، يفتتح كنيسة في المنطقة، كان على متن البوسطة مناصرون لحركة فتح متوجّهون إلى مخيم تل الزعتر تمرّ في المكان حيث حصل تبادل لإطلاق النار، وكانت شرارة حرب أهلية اشتعلت لتمتد إلى كل مناطق لبنان. لم تزل البوسطة مركونة في شوارع بيروت، ولم تزل ذاكرة اللبناني تجمع ما تبقى من الذكرى الأليمة، سيّما في صور الأحباء المعلقة على جدران بيوت فقدوا من أحبّوا في تلك الحرب. ولم يزل العنصر الخارجي لاعباً في إشعالها، فما الذي تغيّر إذاً، لا شيء، ومن لم يتعلم من تاريخه حتماً سيعيد تكرار أحداثه.

> يعيش لبنان اليوم حالته في الأمس، بين توتر على الجبهة مع العدو، وغليان إثر أحداث تتكرّر داخلية

يعيش لبنان اليوم حرباً حقيقية على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تغلب على التخاطب بين الأفرقاء لغة التخوين وشدّ العصب. لا يتردّد حزب القوات اللبنانية ومن خلفه في توجيه التهم إلى حزب الله، واعتبار الجريمة سياسية بامتياز، يهدف الحزب من خلالها إلى كمّ جميع الأفواه المعارضة لربط لبنان بأي محور والرافضة مبدأ «وحدة الساحات». نفى أمين عام حزب الله، حسن نصرالله، تلك الاتهامات، في خطاب متلفز، متهماً حزبي القوات والكتائب بافتعال الفتنة بعد تلك الحادثة. لكن أوساط «القوات» تقول إن نصرالله حاول إطلاق اتهامات عشوائية ليبرّر وجود سلاحه وينفي تأثير وجوده على الحدود بين لبنان وسورية، خصوصاً وأن أغلب المناطق التي ينشط فيها الخاطفون خاضعة لسيطرة الجيش السوري وحليفه الحزب.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads